مجلة الائتلاف الإلكترونية

ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة

في هذا العدد:

- يمكن للديمقراطية أن تساعدنا على إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي في العالم العربي- مقال لرئيسة الائتلاف
- إلى روح أمينة الفيلالي وإلى العديد من الضحايا المجهولين الآخرين- مقال لرئيسة الائتلاف
- رئيسة الائتلاف تتحدث عن معاناة الأسيرات الفلسطينيينات
- الائتلاف يوجه رسالة إلى السيد سليم الجبوري، رئيس مجبس النواب العراقي يطالب فيها بإلغاء المادة 398 من قانون العقوبات العراقي
- السيدة ماجدة النويشي، نائبة رئيسة الائتلاف، والنائب انتصار الجبوري، عضو مؤسس في الائتلاف تشاركان في مؤتمر الحقوق السياسية للمرأة
- صفحة فيسبوك وتويتر جديدة للائتلاف
- الائتلاف بصدد تأسيس شراكة مع برلمانيون من أجل التحرك العالمي ومنتدى القيادات النسائية العالمي
- النائب انتصار الجبوري تشارك في ورشة عمل حول قانون الحماية من العنف الاسري
- الاجتماع الاستراتيجي: نحو إلغاء المواد التي تعفي المغتصب من العقاب في قوانين العقوبات في الدول العربية
- المؤتمر السنوي: مناهضة العنف ضدّ المرأة في المنطقة العربية بين النصوص والتطبيق
- ابتسام هجرس تشارك في ماراثون بيروت
- النائب وفاء بني مصطفى تبحث التحديات التي سيركز عليها الائتلاف بعد إلغاء المادة 308
- النائب انتصار الجبوري تزور مخيمات النازحين في محافظة نينوى
- بني مصطفى تشارك في مؤتمر القمة السنوية للقيادات النسائية السياسية 2017

يمكن للديمقراطية أن تساعدنا على إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي في العالم العربي

وفاء بني مصطفى، رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة

إن فتياتنا ونساءنا اللواتي يقعن ضحية للعنف بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الأسري عليهن أن لا يواجهن العواقب المتغيرة على مدى الحياة فحسب بل عليهن أن يواجهن الأنظمة القانونية أيضاً والتي عوضاً عن منحها الوقاية والحماية للضحايا تساعد مرتكبي العنف.

عملتُ مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية على مدى ثلاثة أعوام من خلال دعمهم لائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والذي يضم عضوات في المجالس التشريعية من 13 دولة ويهدف إلى إنهاء التمييز الذي تواجهه المرأة في المنطقة فيما يتعلق بالقوانين مع التركيز على العنف.

للمزيد ص (4)

إلى روح أمينة فيلالي وإلى العديد من الضحايا المجهولين الآخرين

وفاء بني مصطفى

شهدت الأسابيع القليلة الماضية أملا كبيرا للمرأة في المنطقة العربية حيث أحرز تقدم كبير في ثلاثة بلدان من خلال إنهاء أحكام قانون العقوبات التي تسمح للمغتصبين بالهرب من العقوبة بالزواج من ضحاياهم (المادة 522 في لبنان، المادة 227 في تونس و 308 في الأردن). وقد ألغت خمسة من أصل 19 بلدا عربيا هذه المادة (المادة 291 في مصر في عام 1999 والمادة 475 في المغرب في عام 2014). وفي وقت سابق من هذا الشهر، اعتمدت تونس قانونا تدريجيا بشأن العنف العائلي.

في ديسمبر / كانون الأول 2013. كنت المبادرة في الأردن لاقتراح مذكرة برلمانية لإلغاء المادة 308. في ذلك الوقت، وقع عليها عدد من النواب معي وأجريت مناقشة مع الحكومة حول تشكيل لجنة لمراجعة قانون العقوبات. بعد أن تم اقتراحها، بدأت منظمات المجتمع المدني حملاتها في الأردن للدفع من أجل إلغاء القانون.

للمزيد ص(5)

رئيسة الائتلاف تتحدث عن معاناة الأسيرات الفلسطينيينات واحتجازهن إدارياً

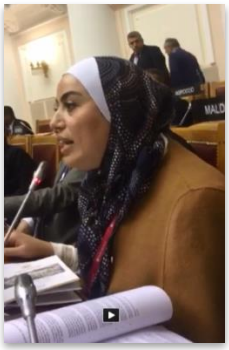

تشارك سعادة النائب وفاء بني مصطفى حالياً في أعمال المؤتمر الـ(137) للاتحاد البرلماني الدولي في سان بطرسبرغ الروسية وتحدثت عن معاناة الأسيرات الفلسطينيينات واحتجازهن إدارياً دون محاكمة.

وجه الائتلاف رسالة إلى السيد سليم الجبوري، رئيس مجبس النواب العراقي بتاريخ 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 يطالب فيها إلغاء المادة 398 من قانون العقوبات العراقي وذلك عطفاً على النجاح في إلغاء المادة التي تحمل المضمون ذاته في الأردن- مادة رقم(308) من قانون العقوبات- والتي تعفي المغتصب من العقوبة في حال تزوج من المغتصبة وذلك بتاريخ 1 أغسطس/ آب 2017 وإلغاء المادة 522 من قانون العقوبات اللبناني بتاريخ 16 أغسطس/ آب 2017.

السيدة ماجدة النويشي، نائبة رئيسة الائتلاف، والنائب انتصار الجبوري، عضو مؤسس في الائتلاف تشاركان في مؤتمر الحقوق السياسية للمرأة- تونس

شاركت السيدة ماجدة النويشي، نائبة رئيسة الائتلاف، والنائب انتصار الجبوري، عضو مؤسس في الائتلاف في مؤتمر الحقوق السياسية للمرأة والذي نظمه المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب والمعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات ما بين 24-26 تشرين الأول/أكتوبر 2017 في تونس، حيث شاركت السيدة النويشي في جلسة بعنوان تقديم القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس. وستتحدث النائب الجبوري عن العنف ضد المرأة في السياسية .

صفحة فيسبوك وتويتر جديدة للائتلاف

يمكنكم الآن زيارة صفحة الائتلاف على
فيسبوك
@CVAWArabCoalition
تويتر
@CVAWArab

الائتلاف بصدد تأسيس شراكة مع برلمانيون من أجل التحرك العالمي للتعاون في مجال تفعيل قانون الحماية من العنف الأسري ومنتدى القيادات النسائية العالمي في مجال تدريب السيدات النواب على مهارات التحدث إعلامياً .

النائب انتصار الجبوري تشارك في ورشة عمل حول قانون الحماية من العنف الاسري

الأحد 8 تشرين الأول 2017

شاركت النائب انتصار الجبوري، مقررة لجنة المرأة النيابية، يوم 2017/10/5 في ورشة العمل التي نظمتها جمعية الامل بالاشتراك مع الامم المتحدة، وحضور ممثلين عن سفارة بريطانيا وعدد من الدول، لمناقشة مابعد القراءة الثانية لقانون الحماية من العنف الاسري. واكدت الجبوري خلال الورشة على ضرورة الاسراع بالتصويت على قانون الحماية من العنف الاسري،وتم جمع تواقيع الحضور لادراج القانون على جدول الاعمال في اول جلسة يحضر فيها النواب الكرد. والجدير بالذكر ان مشروع القانون قد تمت قراءته مرتين في جلسات مجلس النواب،ومن المؤمل تشريعه قبل نهاية الدورة التشريعية الحالية.

"نحو إلغاء المواد التي تعفي المغتصب من العقاب في قوانين العقوبات في الدول العربية"

برعاية معالي السيدة هالة "بسيسو لطوف"، وزيرة التنمية الاجتماعية عقد ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة بالتعاون مع منظمة المساواة الآن وجمعية النساء العربيات ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية الاجتماع الاستراتيجي بعنوان: "نحو إلغاء المواد التي تعفي المغتصب من العقاب في قوانين العقوبات في الدول العربية" حيث أكدت معالي الوزيرة هالة "بسيسو لطوف" في كلمتها الافتتاحية على أن العنف ضد المرأة على اختلاف أشكاله غير مبرر على الإطلاق ويجب القضاء عليه بمختلف الأساليب ومنها القوانين والتشريعات. واستمرت أعمال الاجتماع لمدة يومين وتضمنت جلسات ناقشت الآليات المحلية والإقليمية والدولية لحماية النساء والفتيات من العنف والاغتصاب؛ ودور القضاة في مساندة ودعم الجهود المبذولة في إلغاء مثل تلك المواد حيث أشار القاضي محمد الطراونة من محكمة التمييز في الأردن إلى أهمية دور القاضي وكيف يمكنه الاستفادة من المعاهدات الدولية في تطويع النصوص القانونية؛ كما عرض الاجتماع قصص نجاح في إلغاء المادة 308 في الأردن والتي تعفي المغتصب من العقوبة في حال تزوج المغتصبة والمادة 522 في لبنان والتي تحمل المضمون ذاته؛ وعرض لجهود البرلمانيات ومنظمات المجتمع المدني في عدد من البلدان في إلغاء المواد التي تحمل المضمون ذاته ومنها: العراق وفلسطين وليبيا والكويت والبحرين والجزائر. وفي اليوم التالي تحدث السيد ناصر الريس الخبير القانوني والدولي من فلسطين عن الفرص والتحديات واستراتيجيات التطويروتحدثت الصحفية والناشطة رنا الحسيني عن دور الإعلام في إلغاء مواد الإفلات من العقاب.

النائب وفاء بني مصطفى تبحث التحديات التي سيركز عليها الائتلاف بعد إلغاء المادة 308

التقت سعادة النائب وفاء بني مصطفى اليوم، التاسع من تشرين الأول ٢٠١٧، بالسيدة مارثا ماير من منظمة كير وقد تم الحديث عن أهم الأمور التي ينوي الائتلاف التركيز عليها في الأردن وقد أشارت سعادة النائب بني مصطفى الى أنها تنوي التركيز على تغيير المادة ١٥٧ من قانون الأحوال الشخصية والتي تتعلق بإثبات النسب للأطفال عن طريق فحص DNA.
كما أشارت إلى ضرورة تغيير مواد قانون العمل لإدماج المرأة في العمل في مجالات أوسع لا تحصرها في مجالات معينة. وأكدت على ضرورة الضغط بشكل أكبر لإلغاء مسألة التوقيف الإداري للسيدات المعنفات الأمر الذي يعود عليهن بعواقب اجتماعية ونفسية سلبية. كما أكدت بأنها ستعمل على الضغط من أجل أن تستطيع المرأة الأردنية منح الجنسية لأطفالها. هذا بالإضافة إلى جعل المرأة تحتل مكانة من بين القضاة الشرعيين لتستطيع البت بقضايا تتعلق بها من ضمن قانون الأحوال الشخصية مثل الطلاق والميراث إذ قالت: " لا يجب أن ينحصر منصب القاضي الشرعي على الرجال فحسب بل يجب أن تكون المرأة هي من يبت في قضايا تمسها بشكل شخصي."

مناهضة العنف ضدّ المرأة في المنطقة العربية بين النصوص والتطبيق

انعقد في العاصمة تونس يومي 16 و17 المؤتمر الإقليمي 2017تشرين الثاني/ نوفمبر لائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة تحت عنوان: "مناهضة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية بين النصوص والتطبيق" بحضور وفود من ثلاث عشرة دولة عربية ضمت إلى جانب مجموعة من البرلمانيات، قضاة وممثلين عن المنظمات الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة وبمشاركة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة في تونس. واستكمالا لمسيرة الاستشارات حول الاتفاقية وبهدف دعم جهود جامعة الدول العربية نموذجية لمناهضة العنف ضد المرأة في العالم العربي، ارتأى ائتلاف البرلمانيات ومؤسسة "وستمنستر" للديمقراطية عقد المؤتمر السنوي تحت رعاية وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة في تونس وخاصة أن تونس تترأس في عام 2018 لجنة المرأة العربية. مثمنا بذلك الدور الرائد الذي تلعبه تونس وتجربتها في دعم حقوق المرأة على مستوى إقرار تشريعات وطنية مناهضة للعنف ضد المرأة كان آخرها القانون الأساسي التونسي عدد 58 لسنة 2017 للقضاء مؤرخ في 11 أغسطس /آب2017 على العنف ضد المرأة.

شاركت السيدة **ابتسام هجرس،** العضو المؤسس في الائتلاف بتاريخ 21 أيار/ مايو 2017 في ماراثون بيروت الدولي الذي عقد في جونية تحت شعار المناصفة السياسية للنساء

النائب انتصار الجبوري تزور مخيمات النازحين في محافظة نينوى

قامت النائب انتصار الجبوري بتاريخ 6 شباط/فبراير 2017 بزيارة إلى مخيمات النازحين في محافظة نينوى واطلعت على الأوضاع واستمعت إلى أبرز المشاكل التي يعاني منها النازحون وخصوصاً مشاكل الأرامل والمطلقات إذ تم توزيع مساعدات غذائية لهم. كما تفقدت أوضاع النازحين في مقر التدقيق الأمني في منطقة حمام العليل جنوب الموصل بتاريخ 20 أذار/ مارس2017 حيث طالبت الجهات الحكومية ببذل جهود أكبر حيال النازحين والعمل بجدية على إنهاء معاناتهم. كما قامت بتاريخ 31 أغسطس/ آب 2017 بزيارة إلى مخيم النمرود (3) الذي يضم نازحين من أهالي مدينة تلعفر وضواحيها للاطلاع على حالهم ومعاناتهم وكذلك الاطلاع على سير العمل في المخيم والتقت بمنظمة الإنقاذ الإنسانية العراقية المشرفة على المخيم واطلعت على الدعم المقدم من قبلها كما أجرت جولة داخل المخيم والتقت بالنازحين والنازحات واطلعت على معاناتهم ومشاكلهم.

شاركت رئيسة الائتلاف ووفد برلماني أردني في أعمال مؤتمر القمة السنوية للقيادات النسائية السياسية 2017 تحت شعار: (نستطيع القيام بذلك)

شاركت سعادة النائب وفاء بني مصطفى ووفد برلماني من الأردن في أعمال مؤتمر القمة السنوية للقيادات النسائية السياسية 2017 المنظم من قبل القيادات النسائية السياسية المنتدى العالمي WIP في العاصمة الأيسلندية (ريكيافيك) في الفترة ما بين 27 تشرين الثاني/نوفمبر ولغاية 2 كانون الأول/ ديسمبر 2017. وقد ناقشت بني مصطفى في إحدى الجلسات كيفية النظر في الاختلافات الجندرية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الأردن وأفضل السبل لتحسين نوعية السياسات وفعاليتها لصالح الجميع.

تابع: يمكن للديمقراطية أن تساعدنا على إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي في العالم العربي

"في حال تبنيها، ستكون الاتفاقية أو معاهدة إقليمية لحماية المرأة من العنف"

بوصفنا نساءً يعملن على صياغة القوانين، فقد عقدنا التصميم على تغيير التشريعات على المستويين المحلي والإقليمي فعلى المستوى المحلي لمسنا نجاحاً عظيماً في الأردن فيما يتعلق بالتقدم في مجال إلغاء المادة 308 من قانون العقوبات والتي تنص على إفلات المغتصب من العقوبة في حال تزوج الضحية. وهناك جهوداً مشابهة لذلك تمت من قبل أعضاء الائتلاف في كل من العراق ولبنان لإلغاء المواد المشابهة للمادة 308. حيث تم إلغاء المادة 522 في لبنان وقد أرسل الائتلاف رسالة إلى رئيس مجلس النواب العراقي يطلب فيها تكثيف الجهود في ألغاء المادة 398 من قانون العقوبات العراقي. أما على المستوى الإقليمي- حيث يمكننا القيام بالتغيير الأكبر- حققنا إنجازاً مهماً خلال شهر فبراير/شباط حيث قمنا بتقديم مسودة اتفاقية لمناهضة العنف ضد المرأة للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وفي حال تبنيها، ستكون الاتفاقية أول معاهدة إقليمية لحماية المرأة من العنف.

إن هذه المبادرة النوعية، والتي تمت بدعم من مؤسسة وستنمستر للديمقراطية منذ البداية، هي مبادرة نادرة ونحن بانتظار الموافقة عليها، ولا يسعنا إلا مشاركتكم بميزاتها والدروس المستفادة منها للآن:

يمكن للمعاهدات الدولية والإقليمية أن تتقدم بالمعايير

خلال المرحلة التحضيرية التي شهدناها، وعندما ساعدتنا مؤسسة وستمنستر للديمقراطية على دراسة المبادئ والمواثيق الدولية فقد ظهرت أهمية المعايير عندما يتعلق الأمر بحماية المرأة والفتاة من العنف. إن الجهود المبذولة حالياً في المناطق الأخرى: مثل اتفاقية المجلس الأوروربي لمنع ومناهضة العنف ضد المرأة والعنف الأسري، والاتفاقية الأمريكية بشأن منع واستئصال العنف ضد النساء والعقاب عليه، هما مثلان أساسيان على أثر الجهود الإقليمية في مساندة وتعزيز حقوق المرأة.

بناء التحالفات مع البرلمانيين الذكور

تبنى الائتلاف منهجاً شمولياً لتؤخذ الاتفاقية بعين الاعتبار من خلال العمل مع القادة والزملاء من الذكور والاتحاد البرلماني العربي لكسب أوسع دعم ممكن للمبادرة من خلال التوضيح بأنه ما لم يكن هناك تقدماً على مستوى المساواة فمن الصعب إن لم يكن مستحيلاً تحقيق تقدماً أكبرللجميع. فقد منح الاتحاد البرلماني العربي صفة المراقب الدائم للائتلاف كشهادة على جهودنا والتزامنا المتميز في تعزيز قضيتنا.

تطابق الاتفاقية الممارسات الدولية الفضلى

كُتبت الاتفاقية بنية جعلها مصدراً للقانون الدولي لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهناك دوراً رائداً وهاماً يمكن أن تلعبه جامعة الدول العربية في هذا المجال وخصوصاً في ظل الاهتمام الدولي لتطوير اتفاقية دولية مبنية على العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يتطلب العنف القائم على النوع الاجتماعي منهجاً شاملاً:

تخاطب الاتفاقية كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة بما في ذلك العنف الأسري، ومن الجدير بالذكر أن الاتفاقية تتضمن التزاماً لضمان تفعيل بنودها في أوقات السلم والحرب وانعدام الأمن.

عندما يتم تبني الاتفاقية، ستكون تلك خطوة هامة تساهم بشكل كبير في وضع الأسس نحو تقدم أكبر في المنطقة العربية وتحقيق الأمن والسلم من خلال ضمان حقوقاً جوهرية وإنسانية لكل النساء. نشكر مؤسسة وستمنستر لدعمها لجهودنا لجلب التغيير للنساء والفتيات في المنطقة. إن الديمقراطية من شأنها أن تضع حداً للعنف ضد النساء.

وحدثت مبادرة مماثلة في لبنان، حيث قامت السيدة جيلبرت زوين، وهي عضو في البرلمان اللبناني وعضو في الائتلاف، بأول محاولة لتغيير القانون في لبنان في عام 2007 وقدمت اقتراحاً يرمي إلى جعل الاغتصاب الزوجي غير قانوني وإلغاء المادة 522. وقدم اقتراح آخر للقانون من قبل عضو آخر في البرلمان في وقت لاحق من عام 2011، وبدأت منظمات المجتمع المدني مؤخرا في الحشد مما ساعد على توطيد الجهود. وساعد الدعم الخاص من رئيس البرلمان اللبناني على ضمان إعادة المادة 522 إلى جدول الأعمال التشريعي.

واستفادت من تلك التجارب الإيجابية في لبنان والأردن، زميلتنا في العراق العضو المؤسس في الائتلاف، ونائبة رئيس لجنة المرأة والأسرة والطفولة في البرلمان العراقي، السيدة إنتصار جيبوري، حيث قدمت في في عام 2016 مشروع قانون وقامت بحملة لإلغاء المادة المتعلقة بالزواج المغتصبة في قانون العقوبات العراقي، وجمعت توقيعات 66 نائبا على مشروع القانون الجديد. "كنا نخشى الحديث عن هذا ولكن الآن نتحدث عنه بصوت عال ونطالب بتغيير القانون"، أكدت السيدة إنتصار النائب العراقي لنا.

ولا تزال النساء ضحايا للعنف الذي يتفاقم بسبب الحروب والصراعات. وقد استخدمت النساء في العراق كسلاح في يد داعش. وقد تعرضن للاغتصاب والبيع. هل ينبغي أن نقبل بأن تفلت جماعة داعش من هذه الجريمة بموجب المادة 398 الحالية من قانون العقوبات العراقي؟

ولهذا السبب يواصل ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية، بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية نضاله لدعم وتشجيع البلدان الأخرى على اتباع مسارات مماثلة وحماية النساء ضحايا العنف الجنسي.

وبصفتي محامية، شهدت عيني الكثير من الحالات وكنت على اتصال مع الضحايا وأسرهم. وكنت أرى كيف مارس المجتمع الضغط عليهم باستخدام هذه المادة (308/عقوبات) لإخفاء القضية. وشهدت زميلتي في العراق كيف عرض القضاة هذه المادة (298/عقوبات) على المغتصب عند استجوابه وذلك قبل مراعاة حالة الضحايا. هناك الكثير من الحالات التي لم يتم الإبلاغ عنها. وفي مثل هذه الظروف، يكون مصير المرأة إما أن تتزوج مرتكب الجرم أو أن يقتلها أحد أفراد أسرتها، والذي حتى هذا اليوم لا زال بإمكانه أن يستفيد من العذر المحل بداعي الشرف في كثير من بلداننا. وبصفتنا نساء ومشرعات، كان علينا أن نقف ضد الخطابات التي رأت في مثل هذه المواد وسيلة لحماية الأسرة وشرفها. "هذه المرأة لن تتزوج مرة أخرى على أي حال، كما يقولون، نحن نحميها من خلال السماح لهذا الزواج أن يحدث ".

وذكَّرنا زملائنا والأصوات المعارضة بأن هذا القانون ليس له جذور في ثقافتنا العربية الإسلامية. وهو موروث من قانون نابليون. إن إدخال مثل هذه القوانين إلى العالم العربي حدث إلى حد كبير من خلال الاستعمار ومن خلال تجارب دول أخرى في المنطقة. ولا تزال بعض البلدان في أمريكا اللاتينية لديها مثل هذه الأحكام وتبذل جهوداً لإبطالها.

وهم يتكلمون باسم الأعراف الاجتماعية القائمة على الخوف، تخرج معركتنا عن المبادئ التي تمجد حماية حقوق الإنسان، وبالتحديد الحق الأساسي في الكرامة الإنسانية الذي يشمل الكرامة البدنية والمعنوية.

ويقترن عملنا على الصعيد الوطني ببذل جهود أكبر على المستوى الإقليمي من خلال دعم جهود جامعة الدول العربية لاعتماد اتفاقية عربية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات على غرار اتفاقية اسطنبول الخاصة بالاتحاد الأوروبي. وتلغي الاتفاقية العربية هذه المواد في قوانين العقوبات.

ونحن نهدف إلى وضع قوانين تؤثر على المعايير والسلوكيات الاجتماعية. والتضامن أمر حاسم لتحقيق ذلك: بين أعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني للعمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة والتنسيق استراتيجيا لتحقيق نتائج ملموسة؛ وما بين النساء البرلمانيات في جميع أنحاء المنطقة مما يساعد على توطيد جهودنا والتعلم من بعضنا البعض، وأخيراً وبين الرجال والنساء لضمان جعل الرسالة أمر جماعي.

وستضمن وحدتنا للضحايا أن أصواتهن قد سمعت وأن معاناتهن ساعدت على تغيير العالم.

يسرنا تواصلكم معنا

البريد الإلكتروني:
منسقة الائتلاف: سامية الصمادي
Samiasmadi@outlook.com

العنوان البريدي:
ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة
مجلس النواب، العبدلي-عمان
المملكة الأردنية الهاشمية
ص.ب. 72 / الرمز البريدي: 1118
الهاتف: 0096265635100 الفرعي: 4183